الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
LIMITED

A/C.2/34/L.76
23 November 1979
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
اللجنة الثانية
البند ٥٦ من جدول الأعمال

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الهند : مشروع قرار*

آثار ظاهرة التضخم العالمية على عملية التنمية

---

* مشروع القرار مقدم من وفد الهند نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين .

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠، والمتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني، و٣٢٠١ (د إ - ٦) و٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد، و٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، و٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ،

واذ تشير الى المقرر الخاص ببدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادى الدولي من أجل التنمية وذلك لبحث قضايا المواد الخام والطاقة والتجارة والتنمية والمسائل المالية والنقدية ،

واذ تشير الى قرارها ٣٢/١٧٥ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ الذى رجت فيه من الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان ينشئ فريق خبراء حكوميين على مستوى عال يتولى اعداد دراسة لظاهرة التضخم ويحيلها مشفوعة بتعليقات مجلس التجارة والتنمية الى الجمعية العامة ، كيما تقرر الجمعية العامة ما ينبغي اتخاذه من تدابير، بما في ذلك امكانية عقد مؤتمر عالمي معني بالتضخم ،

واذ تشير الى قرارها ٣٣/١٥٥ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ والذى أحاطت فيه علما ، ضمن جملة امور، بتقرير فريق الخبراء الحكوميين عالي المستوى بشأن آثار ظاهرة التضخم العالمية على عملية التنمية (١) ،

واذ تلاحظ مع الأسف ان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لم يتخذ في دورته الخامسة مقررا حاسما بشأن تدابير دولية في مجال السياسة لمكافحة ظاهرة التضخم العالمية أو بشأن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء ،

واذ تشير أيضا الى مقرر مجلس التجارة والتنمية ١٤٤ (د - ١٦) المعنون " ترتيبات لابقاء المشاكل المترابطة في مجال التجارة الدولية وما يتصل به من مجالات التعاون الاقتصادى الدولي قيد النظر المستمر وخاصة التمويل الانمائي والقضايا النقدية" (٢) الذى طلب فيه الى الأمين العام للاونكتاد ، في جملة امور، ان يبقي هذه المسائل قيد النظر المستمر،

واذ تضع في اعتبارها ان الأحوال الاقتصادية الدولية المتدهورة وارتفاع معدلات التضخم العالمي تحول دون نمو اقتصادات جميع البلدان وخاصة البلدان النامية ،

---

(١) TD/B/704 .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/31/15) .

واذ تضع ايضا في اعتبارها ان التضخم المنقول دوليا الى البلدان النامية يتخذ ابعادا تدعو الى القلق بشكل متزايد ،

واذ تدرك الارتباط الاساسي بين الضغوط التضخمية ، ونظام الحماية الجمركية ، والنمو ، وميزان المدفوعات ، وعدم التوازن ، وايجاد سيولة نقدية دولية بلا ضابط ،

واذ تحيط علما باقتراح حكومة العراق بشأن انشاء صندوق دولي لمكافحة ما للتضخم المستورد من آثار سيئة على اقتصادات البلدان النامية ،

١ - تسلم بأن عملية التضخم العالمية الحالية تؤثر تأثيرا خطيرا على اقتصادات البلدان النامية ، وذلك لعدة اسباب منها ما يلي :

(أ) انها أدت الى زيادة تكاليف وارداتها الأساسية ، وخاصة السلع الانتاجية والمصنوعات ؛

(ب) انها أدت الى عدم استقرار ايرادات تصدير سلعها الأساسية ؛

(ج) انها سببت تقلبات كبيرة في اسعار صرف عملات البلدان ذات النشاط التجارى الكبير ، مع ما يتبع ذلك من آثار سيئة على التجارة العالمية وخاصة على صادرات البلدان النامية ؛

(د) انها أدت الى زيادة كبيرة في العجز في الحساب الجارى للبلدان النامية وكذلك في عبء ديونها ؛

(هـ) انها أدت الى انخفاض القيمة الحقيقية لتدفق المساعدة الانمائية الرسمية ؛

(و) انها أثرت تأثيرا سيئا على صافي تدفق الموارد الحقيقية ، مما أدى الى تفاقم مشاكل التجارة والتنمية الخاصة بالبلدان النامية ؛

(ز) انها خفضت القيمة الحقيقية للاحتياطيات النقدية للبلدان النامية ؛

٢ - تؤكد ، لذلك ، الحاجة العاجلة لتنفيذ سياسات خاصة من قبل البلدان الصناعية ، للحد من التضخم بجملة طرائق من بينها اتخاذ تدابير مثل انهاء الحماية الجمركية والسياسات الضريبية والنقدية ، والتعجيل بنقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية ، والتعديلات الهيكلية ، والنمو الاقتصادى الحقيقي المتواصل ؛

٣ - ترجو من مجلس التجارة والتنمية ان يناقش ، عند نظره في البند المعنون : " ترابط مشاكل التجارة ، وتمويل التنمية ، والنظام النقدى الدولي " الذى يبقيه مدرجا في جدول أعماله بمقتضى مقرره ١٤٤ (د - ١٦) ، التدابير الواجب اتخاذها لمكافحة ظاهرة التضخم العالمية بهدف التعجيل بالنمو الحقيقي للبلدان النامية وزيادة قدرتها على الاستيراد في اطار أسواق مالية عادلة ومستقرة ؛

٤ - ترجو من أمين عام الاونكتاد أن يعد ، بمساعدة خبراء اذا اقتضى الأمر ، وفقا لما هو منصوص عليه في مقرر مجلس التجارة والتنمية ١٤٤ (د-١٦) ، تقريرا عن هذا الموضوع كي ينظر فيه مجلس التجارة والتنمية ثم الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين .

- - - - -